ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية

مجلد: 10 عدد 1 جوان 2019

ص ص 232-263

أفق العيش المشترك من خلال نظرية العدالة

أفق العيش المشترك من خلال نظرية العدالة عند جون رولز

عبد القادر بن ترار

جامعة وهران 2،

aek12009@live.fr

تاريخ الإرسال: 31/ 12/ 2018 ؛ تاريخ القبول: 28/ 02/ 2019

The horizon of co-existence through: the theory of justice at John Rawls

Abstract:

The theory of justice at John Rawls is a complementary and communicative project to the path of modernity and light, and the integration of moral philosophy within the Western political system, which has become a situation of the absence of moral dimension in the daily dealings between individuals within political, social and economic institutions, which has dominated With the principle of expediency, man became a means and not an end, clear us live according to the principle (man for the economy) instead of the idea (economy for human).

Through the principles of justice, John Rawls has been able to uncover the danger that can undermine the foundations

المؤلف المراسل: عبد القادر بن ترار

aek12009@live.fr

of any political system, whatever its ability to produce prosperity, if at the same time it cannot bring all members of society within its conception, where John Rawls refuses to sacrifice even a few members of society at the expense of realizing the benefits and accumulating Here.

The value of man to Rawls is the value of values, and justice is the first virtue that would give him the sense of his inherent existence, in which he is the ruler and at the same time governed.

The principles of justice proposed by Rawls as a method of continuity of the liberal political system as a collective constitutional legitimacy for all parties within the political body are implicitly reflected within the basic structure of society where the principles of justice themselves are presented within the institutions and political and social structures in the forms , which is conducive to the establishment of peace and coexistence within the values of unity and solidarity among all.

Keywords: justice; fairness; modernity; expediency; coexistence.

الملخص:

إنّ نظرية العدالة عند جون رولز مشروع تكميلي وتواصلي لمسار الحداثة والأنوار، ودمج للفلسفة الأخلاقية داخل المنظومة السياسية

الغربية التي أضحت تعيش حالة من غياب البعد الأخلاقي في التعاملات اليومية بين الأفراد داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي سيطر عليها مبدأ النفعية فصار الإنسان وسيلة لا غاية، وأضحينا نعيش وفق مبدأ (الإنسان من أجل الاقتصاد) بدل فكرة (الاقتصاد من أجل الإنسان).

لقد استطاع جون رولز من خلال مبادئ العدالة أن يكشف الخطر الذي يمكن أن يهدم أسس أي منظومة سياسية مهما كانت قدرتها على إنتاج الرّفاهية إذا لم تستطع في الوقت عينه أن تجمع كل أفراد المجتمع بداخل مفهومها، حيث رفض رولز التضحية ولو بالقليل من أفراد المجتمع على حساب تحقيق المنافع ومراكمتها.

إن قيمة الإنسان بالنسبة لـ جون رولز هي قيمة القيم، والعدالة هي الفضيلة الأولى التي من شأنها أن تمنحه شعوره بوجوده الأصيل الذي يكون فيه هو الحاكم وفي نفس الوقت المحكوم. فمبادئ العدالة التي اقترحها رولز كأسلوب لاستمرارية النظام السياسي الليبرالي كشرعية دستورية جماعية يخضع لها كل الأطراف داخل الجسد السياسي، تنعكس ضمنيا داخل البنية الأساسية للمجتمع حيث تطرح مبادئ العدالة نفسها داخل المؤسسات والهياكل السياسية والاجتماعية في أشكال متعدّدة،

والتي تفضي إلى إحلال السّلم والعيش المشترك ضمن قيم الوحدة والتضامن بين الجميع.

الكلمات المفتاحية: العدالة؛ الإنصاف ؛ الحداثة؛ النفعية؛ التعايش.

مقدمة:

لا شكّ أن هاجس العدالة لدى المجتمعات الإنسانية قد تولّد لديها منذ بداية الخليقة، وهو الدّافع الذي نلحظه من خلال مناداة كل شعوب المعمورة بتحقيق العدالة بأبعادها سواء الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية، ومع تباين مستويات التفكير والثقافة تتباين الرّؤية المجتمعية لهذا الموضوع، وهو ما جعل المثقفين والنخبويين ينخرطون في هذا النقاش المجتمعي، أملا منهم في أن تكون تصوراتهم بمستوى النظرية التي يمكن على مستوى الحياة اليومية تطبيقها، حتى يتمكن كل الباحثين عن العدالة من جني ثمارها.

لا يمكن التوقف عن معالجة موضوع العدالة والاختلاف في عالم تغيب عنه العديد من القيم الأخلاقية ولعلّ هذه أبرزها، وهنا يقول فيكتور هيغو في مقدمة روايته البؤساء: « تخلق العادات والقوانين في فرنسا ظرفا اجتماعيا هو نوع من جحيم بشري، فطالما توجد لا مبالاة وفقر على الأرض كتب كهذا الكتاب ستكون ضرورية دائما».

ولعل هذا ما ناضل من أجله جون رولز بوصفه أحدد المجدّدين المعاصرين لنظرية العقد الإجتماعي، ولكن بصورة أكثر شمولية حيث مثلت نظرية العدالة لديه نقطة تقاطع لعلوم ثلاث: السياسة والاقتصاد والقانون، كما رسمت نظريته أبعاد العدالة للمجتمع الليبرالي الحر من خلال جملة المبادئ التي يقترحها في كتابه نظرية في العدالة، وكتاب العدالة كإنصاف مع تأكيده الدّائم على أنّ العدالة هي الفضيلة الأولى التي يجب أن تتوافر في كل جسد الدّولة بمختلف مؤسساته وهيآته. ولعلّ ما سبق يطرح تساؤلا مهما في أذهاننا وهو: أي تصوّر يطرحه جون رولز للعدالة؟ وإلى أي مدى أسهمت نظرية العدالة لديه في بعث أفق العيش المشترك داخل المجتمع الإنساني؟

العدالة بوصفها إنصافا:

يقول جون رولز :»إن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسّسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابدّ من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسّسات مهما كانت كفأة وجيّدة التّشكيل، لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة «. (جون رولز، 2011: 29،30).

لقد عكف جون رولز منذ منتصف القرن العشرين على دراسة موضوع العدالة من خلال جملة متعدّدة من القضايا، أفضت إلى بلورة تصوّر موسوم بـ»نظرية جديدة للعدالة الاجتماعية». (ديفيد جونستون، 2012: 235). حيث لم يكن كتاب «نظرية في العدالة» الصادر سنة 1971م والذي يعد المؤلّف الرّئيس لجون رولز وليد الصّدفة، وإنما ولادته ارتبطت بلحظات طويلة من التأمل والبحث المستمر طوال سنوات الخمسينات والستينات، لقد كان بحثا شاقا عن العدالة داخل الإنسان. (ديفيد جونستون، 2012: 235).

لقد أحدث كتاب «نظرية في العدالة» جدلا كبيرا في الأوساط الثقافية الغربية، على اعتبار أن مشروع نظريته في هذا المجال لم يتوقّف عند حدود اللّحظة، وذلك المؤلف الضخم وإنما استمر من خلال كتاباته اللاحقة، خاصة «العدالة كإنصاف» الذي صدر سنة 2001م، ولم يتوقف نبض العدالة عند رولز إلى غاية سنة 2000م أي قبل سنتين من وفاته، لقد كان مشروع حياة وليس مجرّد مؤلّف عارض، وعلى هذا الأساس نلمس رولز في كل روح القرن العشرين، إنه عمل خارج إطار الزمن، وهنا تبرز عظمة الفلسفة التي أفرد لها «كارل ياسبيرس/ karl jaspers» كتابا يحمل هذا العنوان. (ديفيد جونستون، 2012: 236).

لقد أدرك رولز الخلل الحاصل في ذهنية التفكير التي سيطرت على مجمل أنماطه خلال القرن العشرين، والذي كان في جزء كبير منه متأثرا ب»مبدأ المنفعة» هذا الأخير الذي أضحى يبسط أسلوبه على كل مؤسسات الدّولة بمختلف أشكالها، مع طرح شعار «السعادة للأكثريّة» ولا ضرر من وجود قلّة محرومة، أو تعاني غيابا للعدالة في حياتها.

إن الديمقراطية التي تنشأ من اختلاف الآراء وتفرض الخضوع لرأي الأغلبية لابد لها من احترام وتحقيق العدالة للفئة التي لا تتبنّى نهج أو طرح الأغلبية، لأن تعبيرها عن رفضها قد تم من خلال الأسلوب الديمقراطي، لذلك يجب احترام قناعات الأفراد قبل الجماعات، وهكذا نجد أن جون رولز أدرك الإختلالات القائمة في داخل بنية الفكر النفعي الغربي، فكان رجل الصّدق والسجيّة، والواقع الذي يوافق الحق والحقيقة هو أن اليوم أسوأ من البارحة، وعليه ينبغي بناء شكل جديد للتعامل بين الأفراد والمؤسسات، وهكذا أعلن عن ميلاد نظرية في العدالة تحمي الإنسانية وليس الأقلية فقط، إنها نظرية تحت مسمى «العدالة القصوى» فعندما نلاحظ المنظومة العقابية في بريطانيا مثلا والتي كان لـ «جيرمي بنثام-Jeremy Bentham» أثر كبير في التأسيس

لها نظريا حينما أصرّ على أن تحمل العقوبة المسلّطة على المجرم فائدة للدولة والمجتمع أكبر من قيمة الخطأ المرتكب من قبله، هنا لا نلمح العدالة وإنما المنفعة حتى حينما نعاقب أو نوقع الألم على المجرمين. (مابوت، 1985: 20). وهكذا فإن بنتايم «تعامل مع العدالة من منطلق ما يأتي بالسعادة لأكبر عدد من البشر، وبالتالي اعتماده على فكرة المنفعة». (عزمي بشارة، 2013: 19).

لقد كان رولز يدرك جيّدا من خلال تجاربه الحياتية المصحوبة بنظرته التاريخية إلى الظلم والاستبداد الذي ألحقه أبناء جلدته من الأمريكيين بسكان المستعمرات الإفريقية، فبعد تحويلهم إلى عبيد يديرون عجلة العمل الزراعي والصناعي في أمريكا، عمدوا إلى التخلص منهم رميا في البحر إذا عجزوا عن مواصلة العمل، لم يكن رولز موافقا على مشروع مستقبل كهذا، هذا ما جعله أمريكيا يناصب الأمريكيين العداء، إنهم غير عادلين هذا ما دفعه «في كل مرّة كان يزور فيها واشنطن، نراه يتعمد زيارة النصب التذكاري لـ«أبراهام لنكولن» وذلك اعترافا منه بفساد هذه الممارسة، وبضرورة إلغائها». (ديفيد جونستون، 2012: 237). هذا ماجعل رولز يدرك «أن العنف بدأ منذ الجذور (في إبادة الهنود الحمر والصراع على الموارد والأرض) ويتمثّل عدم الأمن في

سرعة الاستغناء عن أي شخص داخل العمل دون حتى إعطاء مبرّر». (سامية خضر صالح، 2005: 03،04).

إنّ كل كلام يمكن أن يثار حول موضوع العدالة يجعلنا نبحث في طبيعة النظام السياسي الذي يحقّق هاته القيمة التي نظر إليها رولز على أنها الفضيلة الأولى، ولكن بمجرد اكتشاف اختلال داخل الحياة الاقتصادية ما يجعل بعض شرائح المجتمع تفتقد لعدالة التوزيع، هذا يعتبر أكبر دليل على أن هذا النظام السياسي أيّا كان شكله ومهما كان اسمه هو غير عادل، ومن ثم يجب أن يزول. كما أن لا عدالة التوزيع للخيرات داخل المجتمع هي أكبر دليل على لا عدالة التوزيع في المناصب السياسية، «ليصير مرتكزا في يد شخص واحد يمنحه لمن يراه هو مناسبا لا لمن يراه الشعب كذلك، وهو سلوك نرصده على سبيل المثال في ما قام به شارل العاشر في فرنسا سنة 1830م وهنا يقول رفاعة الطهطاوي عن الملك:» ثم أنه انتهى أمره إلى أن هتك القوانين التي هي شرائع الفرنساوية وخالفها، وقبل هتكه للشريعة بانت منه أمارات، ذلك بمجرّد تقليده الوزارة للوزير بولنياق، ويقال أن هذا الوزير شهير بالظلم والجور، ومن الحكم التي في غاية الشيوع أن ظلم الإتباع مضاف إلى المتبوع». (عزت قرني ، 1985: 75).

وهكذا يتطوّر الإحساس بالظلم لتصير معه الحياة شكلا لا يطاق يعلن عن نهاية الدّولة، هذا ما دفع بأرنولد توينبي للقول بأن «سبب انهيار الحضارة راجع بالأساس إلى فقدان الأقلية الحاكمة طاقتها الإبداعية وما ينتج عن ذلك من انحلال اجتماعي يؤدي إلى غياب الولاء، فيقع الإنهيار». (خالد فؤاد طحطح ، 2009: 102).

ومن هنا لا جدوى من الحديث عن العدالة بوصفها إنصافا إلاّ عندما نبحث عن الأسس الاقتصادية السّارية المفعول ما إذا كانت تنظم توزيع الخيرات على كل فئات المجتمع بشكل عادل.

وعليه فإن تسليط الضوء على الحياة الاجتماعية لأي مجتمع كان، هو وحده الكفيل بمعرفة البُنى السياسية وطبيعة إنتاج السلطة، وبذلك تكون دراسة المجتمع هي ما يمنحنا القدرة على بناء التصوّر الصحيح عن العدالة سواء وجودها أم غيابها بما في ذلك العدالة السياسية.

لقد تفطّن رولز إلى المأزق التاريخي للإنسان، حيث اختصر المفكرون والفلاسفة هدفه في السعادة بدل الحرية، لقد تحدّثت كل الصروح الفلسفية عن السعادة على اعتبارها غاية للوجود الإنساني، كما ذهب إلى ذلك النفعيون، ولكن رولز يرى أن السعادة ما هي إلا واحدة من جملة الغايات التي يهدف الإنسان إلى تحقيقها، فهناك من يجد

سعادته في فقره مثال: بولوس الكبير في المسيحية، وهناك من يجد سعادته في العلم إلى غير ذلك.

إن الحرية عند رولز هي السّلم الذي نصعد من خلاله لنصل إلى أي غاية حياتية على تشعبها وتعدّدها، ومن هنا تنشأ التعدّدية ومعها الديمقراطية، فيكون ميلاد الحرية هو ميلاد التعددية. (ديفيد جونستون، 2012: 237،238).

لقد عكفت نظريات المنفعة على البحث عن أكبر قدر من المنافع من أجل زيادة مستوى العيش وجودته عند البشر، دون البحث عن العدالة، وأشكال تقسيم الثّروة بين الناس، المهم لديها هو مراكمة أكبر قدر من المنافع. في حين يرى رولز أن أساس استمرار أي مؤسسة سياسية أو اجتماعية هو تحقيقها للعدالة، كما يجب استئصالها وإلغاؤها إذا أخلّت بشرط العدالة، وإن كانت تحقق المنافع، وهنا نلاحظ الفرق الجوهري بين نظريات المنفعة التي ترتكز على الخير كأساس في حين يرى رولز أن مفهوم الحق هو الذي ينبغي أن يتقدّم الخير في نظرية العدالة. (ديفيد جونستون، 2012: 239).

يبحث رولز في نظريته العدالة إنصافا أساسا عن العدالة الاجتماعية، من خلال البحث عن الأسس التي يتركب منها كل

مجتمع، معتبرا أن المؤسّسات التي تشرف عليه، هي التي يمكن أن تمنحه أو تسلبه العدالة، من خلال البنى الإقتصادية والثقافية والسياسية التي يمكن أن تمنحها للبعض دون الآخرين، ما يجعل شعور العدالة منبثقا أساسا من تلك الحالة الاجتماعية التي تطبعها تلك المؤسّسات على واقع حياة الناس لذلك يقول ماركس: «ليس وعي الناس هو الذي يحدّد وجودهم، وإنما وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم «، وهكذا فإن دخول العالم في ضوء مؤسسات دولة عادلة تمنح قدرا كبيرا من الإستمرارية في العيش المشترك، دون وجود سبب للتّناقض والصراع بين الذوات كما ذهب إلى ذلك كارل ماركس». (ديفيد جونستون، 2012: 242).

وعليه يجب بناء الديمقراطية الحقيقية المنتجة للعدالة الحقيقية من خلال الشراكة السياسية لجميع فئات المجتمع، وجعلها في خضم دائرة النقاش والحوار حول القوانين الواجب وضعها واعتمادها كمرجع ساري المفعول على الجميع، هذا الدّور الذي تسهر جميع مؤسسات المجتمع المدني على القيام به، وفي هذا الصدد يقول «توكفيل»: «الجمعيات ليس لديها الحق في وضع القانون، ولكن لديها القدرة لمناقشة ما هو موجود وما سيصاغ وما سيوضع». (روجيه سو،

2003: 38). ومن هنا نلاحظ أبرز دعائم الفكر الليبرالي الحر الذي يسعى في كل لحظة إلى تثمين دعائم الديمقراطية الحقيقية من خلال الشراكة السياسية لجميع فئات المجتمع، سواء داخل الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني أو داخل الفضاءات العمومية، «فلا بدّ أن يتمتع كل المشاركين بفرص متساوية للتعبير عن اتجاهاتهم ومشاعرهم ونواياهم... وهكذا، وذلك حتى يمكن للمشاركين أن يكونوا صادقين، ولابد أن يتمتعوا بمراكز متساوية إلى حد كاف تصبح المساواة الرسمية في بدء ومتابعة الحوار أمرا يمكن ممارسته في الواقع». (روبرت أ.دال ، 1993: 164).

- تكافؤ الفرص:

إن رولز يطمح إلى تكوين قاعدة تشكل نقطة انطلاق مشتركة لجميع البشر، هذا يمنحهم طموحات وآمال متساوية في تصوّرهم لمنحى مستقبلهم، عكس الاختلافات المنجرّة عن لحظة الميلاد نتيجة المستويات الاجتماعية المتفاوتة، ما يجعل الرّؤية المستقبلية تأخذ مسارا محدّدا لها منذ البداية، أي منذ لحظة التفاوت والاختلاف، الذي أقرّته الحالة الاجتماعية لكل إنسان أي موضعه داخل المجتمع الذي وجد فيه، وعليه فإن مبدأ تكافؤ الفرص في الولادة والوجود، ينبغي أن

يصاحبه تكافؤ للفرص في مسيرة الحياة العملية، يجعل كل فرد يطمح إلى أن يكون هو نفسه، لا ما وجد عليه من غنى أو فقر.

إن منح الدّولة ومؤسساتها لفرص متساوية للمواطنين يجعل إحساس العدالة ينموا بداخلهم، وهم في ذلك مدركون أنهم متساوون في المبدأ والفرصة، وما ستؤول إليه حياتهم إنما هو نتاج ممارساتهم للحرية وفق ما يصبوا ويطمح له كل فرد، فالفرصة واحدة لكنّ الاجتهاد متباين ومعه تتباين النتائج النهائية، إذن لا وجود لتفاوت ولا مساواة عند لحظة الانطلاق، كما يقف رولز عند مسألة تقسيم المنافع التي تحققها مؤسسات الدولة كريع، فينبغي أن يكون هناك توزيع عادل للثروة، وفق مبدأ «كل وفق قدرته، ولكل وفق احتياجاته». (ديفيد جونستون، 2012: 244). وعليه فإن الفكرة الغامضة وفي كثير من الأحيان الخاطئة التي يحملها الناس عن العدالة، جعلت من الصعب بناء مجتمع عادل، وهنا يقول رولز: «الطريقة التي نفكّر فيها بالإنصاف في الحياة اليومية لا تجعلنا نتهيّأ بما يتناسب مع المنظور المطلوب للتّأمل في مدى عدالة التركيبة الأساسية ذاتها». (ديفيد جونستون، 2012: 244).

إنّ العدالة كإنصاف حسب رولز هي مفهوم صيغ لمجتمع ديمقراطي. (جون رولز، 2009: 143). وهكذا يعتقد بأن نظريته في العدالة هي مثالية بالمقارنة مع النظريات السابقة أو الأخرى، من حيث أن العدالة التي يعمد أو يريد رولز أن تسود في المجتمع، إنما هي خاضعة لمجموعة من المبادئ التي تحدد شكل العدالة داخل النظم الاجتماعية، وطريقة تقسيم المنافع. (ديفيد جونستون، 2012: 246). على اعتبار أن المجتمع يؤسس لبقائه من خلال الجهد الجماعي الذي تفضيه عملية التعاون لمجابهة الحياة، شريطة أن يخضع هذا الأخير للإنصاف، وعليه فإن التعاون كضرورة للبقاء بين الأفراد هو أكبر إنصاف، من حيث يجب على كل فرد أن يبذل جهدا من أجل أن تكتمل حلقات السلسلة. (ديفيد جونستون، 2012: 247). كذلك الحال على مستوى دول الإتحاد الأوروبي مثلا أو الشركات المتعددة الجنسيات، فالحياة شركة إنسانية رأس مالها المساهمون البشر، يحذوهم هدف الكسب المشترك، فالعقد الاجتماعي بين المواطنين ما هو إلاّ رغبة في عيش مشترك، وهنا يقول رولز: «يتيح التعاون الإجتماعي حياة أفضل للجميع أكثر مما يحصل لو عاش كل إنسان بمفرده اعتمادا على جهوده الخاصة». (ديفيد جونستون، 2012: 249).

كما نلاحظ هنا أن إعلان منظمة العدل الدّولية بشأن العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة قد احتوى على أفكار جون رولز في العدالة والتي دعا إليها الإعلان كما دعى إليها رولز سابقا ومن جملة ما دعا إليه «يعكس الإعلان توافق الآراء الواسع حول الحاجة إلى بعد اجتماعي متين للعولمة لتحقيق نواتج محسّنة ومنصفة للجميع، وهو يشكّل إطارا للنهوض بعولمة عادلة، قائمة على العمل اللائق... وهو يعكس أيضا نظرة استشرافية منتجة من خلال تسليط الضوء على أهمية المنشآت المستدامة في خلق المزيد من العمالة وفرص كسب الدخل للجميع». (مؤتمر العمل الدولي، 2008: 01).

فالمشكلة حسب رولز تنحصر في طريقة توزيع المنافع الناجمة عن ذلك المجهود المشترك للمشاركين في عملية الإنتاج، هذا ما يجعل من الضروري وضع مبادئ تضمن العدالة في التوزيع، ما يدفع رولز إلى تضييق البحث ليشمل مجتمعا بعينه بدل الإنسانية ككل، كما يقتصر رولز في حديثه داخل النظرية على المكاسب دون تقاسم الآلام والأعباء، على اعتبار أننا لا نكسب دائما، ولكنه يرى في العمل المشترك دائما مكسبا لاعبءا، في حين يركز رولز على المنافع المشتركة فإنه لا يتحدّث عن قيمة مساهمة كل فرد في هاته المكاسب اعتقادا منه

بالتّمايز الحاصل في قدرات البشر المتباينة، والتي تجعل التعاون يأخذ طابعا غير متساو أو متماثل لاختلاف القدرات الجسدية والعقلية. (ديفيد جونستون، 2012: 251). ومن هنا تختلف المكاسب المحصّل عليها من فرد لآخر.

إنّ رولز يحاول أن يحل هذا الإشكال انطلاقا من التراث السياسي الغربي من خلال الإقرار بأن فكرة العقد الاجتماعي، من حيث أنها توافق وتراضي بين الأفراد وقبول بعيش مشترك وفق قوانين معينة، فإن هذا الامتثال لاشكّ وأنه نابع من شعورهم بأن هاته القوانين التي تحكمهم تحقق لهم العدل، وعليه فإن رولز يفترض أن كل فرد هو عنصر يتواصل مع بقيّة العناصر من أجل تحقيق وظيفة الكسب المشترك، ومن ثم طريقة توزيع المكاسب داخل مجتمع الأطراف من خلال مجموعة من مبادئ العدالة الاجتماعية، وعليه يقر رولز بالتفاوت بين البشر ذلك الناشئ من طبيعة تقسيم العمل، لكن مع ذلك تبقى فكرة العدالة كإنصاف بين مجموعة من البشر متساوين وأحرار من أجل العمل المشترك، هي الأساس المتين للدولة الليبرالية، وما يحميها هي مبادئ العدالة، التي بدورها تشرّع للتفاوت ولكنه يخدم مصلحة الجميع.

إن حركية التاريخ لا يمكن أن تحصل في ظل مساواة تامة بين كل أفراد المجتمع، فالتاريخ يتحرّك من خلال الصّراع الطبقي أو التّفاوت، إن هذا التفاوت الذي يتحدث عنه رولز هو محكوم بآليات تجعله عادلا إلى درجة يقبله فيها الجميع. وهنا نشير إلى ما تضمنه إعلان منظمة العدل الدّولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة إذ «يقر بأن لمنظمة العمل الدولية التزاما أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق الغايات المتمثلة في العمالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة وأجر يضمن حدا أدنى من مستوى المعيشة وتوسيع نطاق إجراءات الضمان الاجتماعي لتوفير دخل أساسي لجميع المحتاجين». (مؤتمر العمل الدولي، 2008: 06).

لا يمكن للمبدأ الثاني من مبادئ العدالة أن يتم إلاّ إذا كان المبدأ الأول كامل التحقيق، فالمبدأ الأول يمكن تسميته «مبدأ تكافؤ الفرص» هذا الأخير الذي ينبغي أن يوافق عليه كل أفراد المجتمع باعتباره المبدأ أو المنطلق لتحقيق المجتمع العادل، وعليه يجب أن تكون مبادئ العدالة قناعات يحملها كل من الأطراف الفاعيلين في دستور المواطنة (العقد الاجتماعي).

إن الإلتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية يفضي إلى تكوين المجتمع العادل والمشاكل التي تكون مستبدّة بالمجتمع، تزول بشكل تلقائي بمجرّد أن هذه المبادئ أضحت قناعات يعيش في ظلها الأفراد، وهنا يؤكد رولز على ضرورة إقحام كل أفراد المجتمع في الممارسة السياسية، من حيث امتلاكهم للقدرة والحرية في التفكير والتعبير وإبداء الآراء حول النقاشات والقضايا، على اعتبار أن أي سياسة تطبّق عليهم، هي جهد مشترك ينطلق من المبدأ الأساس في نظرية العدالة، فالصياغة السياسية داخل الدّولة هي مشاركة جماعية تعكس نظرة مجتمع إلى جملة من القضايا وليس نظرة طبقة حاكمة، في حين أن باقي أفراد المجتمع معارضون لها، كما دعا رولز إلى عدم المساس بحرّية الأفراد والصحافة، ومنع الاعتقال العشوائي. (ديفيد جونستون، 2012: 256).

إن هذا النموذج الذي يقترحه رولز للعدالة السياسية هو ما ستعمل الولايات المتحدة على تثبيته داخل مؤسساتها وهو ما يؤكّده روبرت دال (1915م-2014م) حين يقول: «أن الحياة السياسية الأمريكية تتميّز بتعدّد واستقلال مراكز اتخاذ القرارات، ولا يوجد في ظل هذا التعدّد السياسي نخبة أو طبقة تسود الحياة السياسية أو تسيطر عليها، بل على العكس يوجد العديد من القادة الذين يرأسون جماعات

مستقلّة، وهؤلاء يتنافسون أحيانا ويأتلفون أحيانا أخرى بشكل يغيّر صورة المجتمع بلا توقف تحت رقابة الشعب». (سعاد الشرقاوي ، 2007: 261).

وفي نفس الصّدد يؤكد روبرت دال في كتابه «عن الديمقراطية» دعوى رولز حول ضرورة المشاركة السياسية حيث يقول روبرت دال: «أليس من الواجب أن يكون للمواطنين حق المشاركة، وحق التعبير عن آرائهم في الأمور السياسية، وأن يسمعوا ما يريد المواطنون الآخرون أن يقولوه، وأن يناقشوا الأمور السياسية مع مواطنين آخرين؟ أو لننظر إلى ما يتطلّبه حق التصويت، وأن تعدّ أصواتهم بنزاهة، وبالمثل مع مقاييس الديمقراطية الأخرى: فمن الواضح أن المواطنين يجب أن يكون لهم حق دراسة البدائل، وحق المشاركة في تقرير ما يدرج في جدول الأعمال وكيفية إدراجه.. وهكذا». (روبرت أ.دال ، 2000: 49).

لقد استطاع رولز أن يعبّر عن البدائل الضرورية للخروج من الأزمات، ويقدّم أسسا لبناء المجتمع العادل، لقد آمن بالحق في الاختلاف، وسعى إلى توسيع هوامشه لأنه يرى في تقليصه تصلّبا لشرايين الفكر الحر، والرأي الحر، داخل قوانا الحية. هذا هو رولز

الذي لم ينقطع عنه وحي النقد الذاتي خلال مشروعه الممتد عبر نصف قرن من الزمن، اختار فيه وجهته ألا وهي وجهة الشعب، هذا ما جعله يدافع باستماتة عن الصالح العام ويندّد بشدة بكل ما ينافي مصلحة الشعب العام.

لقد نظر رولز إلى واقع العدالة في الغرب، فلمس الإختلالات داخل المنظومات والبنى الفكرية التي تصنعه، حيث لم يكن رولز من أهل الكهف ولم يكن يعيش في سبات عميق حتى تنقطع عنه أخبار السياسة والاقتصاد في وطنه، فيقبل بأرقام دون وقع يذكر على جيوب المواطنين وعلى معيشهم اليومي، وحتى يقبل بكلام غير مشفوع باستجابة حقيقية لمؤشرات الاقتصاد الأمريكي، وعلى رأس القائمة مؤشر التشغيل والقدرة الشرائية للبسطاء وما أكثر البسطاء.

وهكذا فإن العدالة تقتضي المساواة في الفرص أي أن كل الأطفال داخل مجتمع ما لهم نفس الحق في التعليم والرعاية الصحية، دون أي تفرقة فيما بينهم، ويظل مبدأ التنافس الفردي هو وحده الذي يعطي صورة مميزة للفرد في المستقبل، وهنا ينتج الإختلاف أو اللاّمساواة فقط، وهي ليست من إنتاج المجتمع وإنما من إنتاج الفرد ذاته نتيجة إما لاجتهاده أو تقاعسه عن أداء التزاماته، ما جعل وضعيته

تؤول إلى ما هي عليه، حتى مع اختلاف القدرات أو عدم الحصول على مقدار متساوي من المنافع نظرا لتقسيم العمل المعقّد فإن المستفيدين الأقل حظوة من المنافع، والذين يخضعون لمبادئ العدالة كما شرحها رولز يجعلهم ربّما في وضعية أفضل بالمقارنة بوجودهم داخل تركيبات اجتماعية أخرى.

إنّ رولز يقدم نموذجا عن تقسيم المنافع، يؤكّد فيه على أن الإختلاف يجب أن يندرج في حدود المقبول ما يجعل الفئات الأقل كسبا في المجتمع في وضعية أحسن من الرفاهية، وهذه هي التركيبة الأساسية التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع، ولكي لا تتعرّض أي فئة أيّا كان مقدار كسبها أو انتفاعها إلى الإجحاف والظلم والقهر، وهنا «يفرض مبدأ الإختلاف الذي ينصّ على ضرورة «أن تكون حالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ... في مصلحة الأفراد الذين يحصلون على أقل المكاسب في المجتمع. (روبرت أ.دال ، 2000: 259). وهكذا «يفرض أنّ تقديم الفرص المتساوية لأفراد المجتمع يمنح الشعور بالعدل، وهو ما ركّز عليه رولز في نظريته بغض النظر عن النتائج النهائية، وهنا يقول رولز: «إن التعامل بالمثل تلك النزعة للرد على الشيء بما يماثله... هو حقيقة سيكولوجية عميقة الجذور... إنّها

قدرة على الإحساس بالعدالة مبنية على استجابات متماثلة في النوع، ويبدو أنها أحد شروط العيش المشترك بين البشر». (روبرت أ.دال ، 2000: 262). وهكذا كانت نظرية جون رولز تحمل معارضة شديدة اللهجة للفلسفة النفعية، محاولة خلق مكان لنفسها داخل النظرية الأخلاقية السياسية، خاصة وأن روح الديمقراطية التي تبعث على الإختلاف والتعدد هي التي تسمح للمواطنين بصناعة القرار والتّأكيد على ما يمكن أن يمنحهم السعادة كما يتصوّرونها أي النّابعة من الحق (العدالة) لا تلك التي تهتم بمراكمة المنافع للبعض دون الآخرين. (صلاح علي نيوف ، (د-س): 139). فهو يصرّ على أن تكون العدالة هي الغاية بغض النظر عن النتائج المرتبطة بتطبيقها، وهو هنا يقول: «العدالة ترفض أن يكون فقدان البعض لحرّيتهم صائبا لأنه سيؤدي إلى خير أكبر يقتسمه آخرون». (روبرت أ.دال ، 2000: 167).

قدّم رولز من خلال نظريته في العدالة اقتراحا لعقلية أخلاقية تعد استمرارية للنهج الكانطي وقد صرّح بذلك حين قال: «نظرية العدالة هي جزء ربّما الأكثر أهميّة من نظرية الاختيار العقلاني». (صلاح علي نيوف ، (د-س): 138) وبالتالي فإن موضوع العدالة يجب أن

يناقش ويؤسس له على أنه أساس كل الفضائل، بل هو الفضيلة الأولى التي يفضي وضع تصوّر لها إلى حل مشاكلنا، وذلك بوضع مبادئ نعيد من خلالها بناء مؤسساتنا ومفاهيمنا الأخلاقية. (صلاح علي نيوف ، (د-س): 138). حيث أن مبدأ النفعية همّش الجوانب الأخلاقية معتبرا إياها لا تمثل إلا انطباعات شخصية يحملها كل فرد على حدة.

لقد لاقت نظرية العدالة عند «جون رولز» ردود أفعال واسعة من قبل الفلاسفة والسياسيين خاصة الأمريكين أمثال «روبرت نوزيك- Robert Nozick» الذين انخرطوا في هذا النقاش من منطلق ردّ الفعل وليس الفعل حين أكد على أن العدالة ليست بالضرورة هي الفضيلة الأولى للمجتمع بحيث أن هناك أولويات تسبقها ولعلّ موضوع الأمن والإستقرار يشكّل المثال الأحسن للردّ على «جون رولز»، غير أنّ الوقائع التاريخية كشفت خلاف ما ذهب إليه روبرت نوزيك، حيث تشكّل الحادثة التاريخية المشهورة التي جمعت بين خليفة المسلمين «عمر بن الخطاب « ورسول كسرى الردّ الأبلغ حين وجد الخليفة نائما بالقرب من شجرة دون حرس أو جنود ولا داخل قصور محصّنة، ما دفعه ليقول قولته الشهيرة: حكمت فعدلت

فأمنت فنمت يا عمر «. وهذا القول يكشف لنا أن توافر العدالة يسبق الأمن والإسقرار، حيث أنّ هذا الأخير ما هو إلاّ انعكاس للأول.

إن كتاب «نظرية في العدالة» عند رولز كان استمرارية للنظرية النفعية بقدر ما شكّل انتقادا لها على اعتبار أنها تمخضت عن مجموعة من الفلاسفة والنخبويين الذين نظّروا للمجتمع الغربي: كآدم سميث، وجون ستيوارت ميل ودفيد هيوم الذين قدّموا تصوّرا للمجتمع في شكل اقتصادي متميّز، لكنّه يفتقد إلى قاعدة أخلاقية وهي تلك التي يحاول رولز التّأسيس لها في كتابه «نظرية في العدالة» من أجل تجاوز هذه النقائص. (صلاح علي نيوف ، (د-س): 139).

إن الثقافة الديمقراطية هي وحدها التي يمكن أن تمنحنا القدرة على إعادة إنتاج النظرية النفعية بصورة أكثر تنظيما وبساطة، يستوعبها الجميع ويجد رولز طريقة لهذا التغيير في فلسفة العقد الاجتماعي التي سيطرت على القرن الثامن عشر فهو يعاود استحضارها من خلال أبرز المنظرين لها وعلى رأسهم جان جاك روسو، ليعيد توظيفها داخل نظرية العدالة من خلال إضافة بعض التغييرات عليها، وهنا نرى الفكر التواصلي عند رولز حين يجمع بين أقطاب فلاسفة العقد

الاجتماعي أي بين كل من جون جاك روسو وجون لوك وكانط، وكأن نظرية العقد الاجتماعي لديهم واحدة.

إنه يستثمر الجوانب الإيجابية في نظرية العقد عند كل فيلسوف من حرية التفكير والمعتقد التي نادى بها لوك إلى الحرية والمساواة السياسية التي نادى بها روسو ما ينجم عنه «نظرية في العدالة « في النهاية. (صلاح علي نيوف ، (د-س): 140).

إن هاته النظرية لا تهدف إلى تغيير المجتمع الديمقراطي بل تعمد إلى إعادة صياغته وبنائه بما يقتضيه الحال أي إنتاج المفهوم داخل نفس المجال السياسي من أجل الاستمرارية والقدرة على المواصلة دون الاستكانة لمرحلة ثابتة وفق ما يتماشى مع ميكانيزمات المجتمع المستقر والمنظم الذي يبقى هو هو، ليعاد إنتاجه كنظام عادل من التعاون. (صلاح علي نيوف ، (د-س): 140).

إن الأفكار التي يحملها كتاب «نظرية في العدالة» في فصله الثاني يجعل رولز مؤمنا بإمكانية تطبيق العدالة داخل المؤسسات الديمقراطية الدّستورية، فهي ليست مجرّد أحلام طوباوية، تهرب من التّأسيس للواقع لتؤسس للحلم بل العكس، إنّ نظرية العدالة تحمل مساواة

وتكافؤا في الفرص من خلال مبادئها يجعل النظام الليبرالي النموذج الأمثل للعيش المشترك (نهاية التاريخ).

أما مسألة الغايات المتعدّدة يقول رولز: «تعدّدية الأفراد التي لها أنظمة تنتهي لغايات منفصلة هي طابع وصفة جوهرية للمجتمعات الإنسانية». (صلاح علي نيوف ، (د-س): 142). ثم إن مبدأ الحرية كفيل بضمان حماية لقناعات الفرد الخاصة، وهنا يقول رولز: «سأصنف مبدأ الحرية الذي يعادل كل شيء وهو قبل المبدأ الذي يتحدّث عن اللاّمساواة الاقتصادية والاجتماعية». (صلاح علي نيوف ، (د-س): 143). ولذلك فإن اللاّمساواة لا تكمن في تملك طبقة دون طبقة وإنما في قدرة فرد على إنتاج فكرة ناجحة في ظل حريته، وعجز الآخرين عن ذلك، وهنا يكمن التفاوت الاقتصادي.

يمثّل الإتحاد الأوروبي النموذج الأبرز الذي يعبّر عن التجسيد الفعلي لما دعت إليه نظرية العدالة عند رولز والذي يشار إليه على مستوى التكامل المافوق وطني إلى المستوى القاري، حيث أن مؤسسي هذا الصرح الإقتصادي والسياسي والإجتماعي «...وقّعوا على مئة ألف صفحة وأكثر تضمّنت قوانين عامة على مستوى الإتحاد الأوروبي. تنظّم كل شيء من علم السياسة إلى حماية المستهلك،

وأرست المعايير والآمال المشتركة، وأنشؤوا أيضا محكمة عدل أوروبية تجتهد في إنفاذ قوانين هذه اللاّئحة... وخضعوا لسياسة نقدية مشتركة يديرها البنك المركزي الأوروبي «. (داني رودريك، 2014: 228).

إن المؤشّرات الاقتصادية تعكس مدى الانسجام بين اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي بخلاف باقي دول العالم وهو ما يعكسه متوسط الدّخل الفردي في الدّول السّبعة والعشرين المشكّلة للإتحاد الأوروبي «...فسنجد أنّ دخل الفرد في أكثرها شراء (أيرلندا حسب تقديرات 2008م) لا يفوقه في أكثرها فقرا (بلغاريا) إلاّ بمقدار 3.3 مرّات فقط «. (داني رودريك، 2014: 230).

الخاتمة:

وفي الأخير إن موضوع العدالة سيظل رهين البحث ومدارا لكتابات الفلاسفة دائما وأبدا، وإذا كانت الدولة هي الكيان الطبيعي الذي يستشعر فيه الإنسان إنسانيته، باعتبارها تعبّر عن نهاية التاريخ والشكل الأمثل للحياة بين البشر، فإنه ينبغي أن تحترم الدّول نفسها وذلك عندما تلتزم بالقوانين والدساتير التي تكون العدالة فيها هي الفضيلة الأولى التي يلمسها كل فرد يعيش داخل أي جسد سياسي.

إنّ كل غياب للعدالة داخل المجتمع تصحبه لا محالة ثورة، تحاول أن تعيد بناء الجسد السّياسي وفق ما يسمح أو يضمن إمكانية استمرار العيش المشترك داخل العقد الاجتماعي (الدستور)، وعليه فإن الشّريحة العريضة من المجتمع هي وحدها بمقدورها أن تمنح الإستقرار للدّولة، فبالعمل على تحسين أوضاعها، نضمن الإستقرار السياسي الحقيقي الذي يدوم لأنه بني على أساس ثابت (عامة الشعب).

لقد عبّر الشارع العربي مؤخرا ومن خلال العديد من الثورات التي قامت بها شعوبه من المحيط إلى الخليج، في إطار ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي عن ذلك الشغف الذي صاحب جون رولز في بحثه عن العدالة من خلال ذلك الجهد المضني الذي أفنى رولز حياته من أجل أن يلمسه داخل المجتمع الليبرالي.

إنّ طرح رولز للعدالة جاء ليتمّم مسار التطوّر الديمقراطي للشعوب الغربية، وهو ماصرّح به في بداية كتابه: «إن نظرية العدالة وجدت لمجتمع ديمقراطي» ومع انتفاء هذه الصّفة لدى شعوب العالم الثالث من خلال «الديمقراطية الوهمية» التي تسود

حياتهم السياسية يصبح مشروع العدالة الذي يقترحه رولز فارغ من المعنى لأن نظرية العدالة لديه جاءت لتتمّم مسار تطوّر الديمقراطية الغربية الحرّة أي دولة المؤسسات وليس داخل الفضاء الإستبدادي والقمعي والذي يصطلح الجابري على تسميته بدولة القبيلة.

لن يكون هنالك معنى للربيع العربي الذي قام من أجل تحقيق أهم قيمة أخلاقية عند رولز وهي العدالة، إذا لم يَسُد منطق العدالة في خلق فرص التشغيل وكذا الحد من البطالة ووضع نظام عادل للأجور، يتغيّر ويزداد مع نسبة التضخم ليحافظ على العيش الكريم للمواطن، و منظومة ضريبية تعفي الفقراء من دفعها، كما تستخلصها من الشركات أو الأفراد تبعا للأرباح المحققة عند كل طرف.

وفي ذات السياق فإن منطق العدالة اليوم يقودنا للقول بعدم شرعية الضرائب التي ندفعها داخل أي دولة كانت إذا لم نلمس أنّ أموالنا تلك التي جبتها الدولة من جيوبنا قد استثمرت من أجل المواطن ليراها في شارع نظيف يتوفر على الإنارة، في مقعد في المدرسة للدّرس والتحصيل، في سرير في المستشفى، في فك

العزلة عن الدواوير النائية، وإذا لم تستطع الدولة توفير هذا يجب أن توقف استخلاص الضرائب، هذا هو منطق العدالة.

قائمة المراجع:

1- جون رولز(2009م)، العدالة كإنصاف، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

2- جون رولز(2011م)، نظرية في العدالة، تر: ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا.

3-خالد فؤاد طحطح(2009م)، في فلسفة التاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1.

4-داني رودريك (2014م)، معضلة العولمة، تر: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط1.

5-ديفيد جونستون (2012م)، مختصر تاريخ العدالة، تر:مصطفى ناصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

6-روبرت أ.دال(1993م)، التحليل السياسي الحديث، تر: علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط5.

7-روبرت أ.دال(2000م)، عن الديمقراطية، تر: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، ط1.

8-روجيه سو(2003م)، المجتمع المدني في مواجهة السّلطة، تر: الدكتور صلاح نيوف،presses de sciences، باريس.

9-سامية خضر صالح(2005م)، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، دار النشر كتب عربية، مصر.

10- سعاد الشرقاوي(2007م)، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصر.

11- صلاح علي نيوف(د-ت)، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي،ج1، الدانمارك.

12- عزت قرني(1980م)، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

13- عزمي بشارة(2013م)، «مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر»، مجلة تبيّن،عدد5.

14- مابوت(1985م)، مقدمة في الأخلاق، تر: ماهر عبد القادر محمد علي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

15- مؤتمر العمل الدولي (2008م)، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الدورة السابعة والتسعين، جنيف، سويسرا، ط1.